



## مشروع بيان

باسم أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في المناقشة العامة للدورة الموضوعية لهيئة نزع  
السلح

7 – 25 أبريل 2025

مقر الأمم المتحدة

نيويورك



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

يشرفني أن ألقى هذا البيان اليوم نيابة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهم دولة الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، وبلادي دولة الكويت، حيث نود في البداية أن نعلن عن انضمامنا لبيان المجموعة العربية الذي سيُلقى بعد قليل، ولبيان حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

بداية نُهنئ سعادتكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الموضوعية الحالية للهيئة، كما نهني نائبي الرئيس رئيسي مجموعتي العمل المنبثقتين عن الهيئة كذلك على انتخابهم لهذين المنصبين، وإذ نؤكد على تعاوننا ودعمنا التام لهيئة مكتبكم الموقر.

السيد الرئيس،

يتمسك مجلس التعاون بموقفه الثابت تجاه تحقيق أهداف نزع السلاح ومنع الانتشار، بما يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما يدعو المجلس المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لإيجاد آليات فعالة تُعزز الأمن والاستقرار على المستوى الدولي.



وتؤكد دول مجلس التعاون على أهمية احترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، خاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، التي تمثل حجر الأساس في منظومة الحد من الانتشار النووي والسعي إلى نزع السلاح النووي على المستوى العالمي، ويشدد المجلس على ضرورة التزام الدول الأطراف بجميع بنود المعاهدة، بما يضمن تنفيذ التزاماتها بشكل كامل ويعزز من مصداقية نظام عدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى التحديات المستمرة التي تواجه النظام الدولي لعدم الانتشار، والتي تتطلب التزاماً أكبر من قبل جميع الدول المعنية لضمان تحقيق أهداف المعاهدة بشكل متكامل، كما نود الاعراب عن أملنا في أن يسفر الاجتماع التحضيري القادم لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار عن نتائج إيجابية تدفع قُدماً بجهود نزع السلاح النووي وتعزز من التفاهم المشترك بين الدول الأطراف، بما يسهم في تقوية آليات الامتثال ويؤدي إلى تحقيق عالم أكثر أماناً وخالياً من التهديدات النووية.

كما نشدد على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، استناداً إلى القرارات الدولية ذات الصلة، وبما ينسجم مع مبادئ الأمن والسلم الدوليين، ويرى المجلس أن تحقيق هذا الهدف يمثل خطوة جوهرية لضمان الاستقرار الإقليمي والعالمي، ويشدد على أن إقامة هذه المنطقة ستسهم في الحد من التهديدات النووية وتعزيز الأمن الجماعي، خاصة في ظل التطورات الإقليمية المتسارعة، والمتغيرات العالمية التي أثبتت بأن العالم يتجه نحو تبني سياسة الأمر الواقع، وهذا يُنذر بخطر يهدد العالم بأسره، ويعيدنا إلى حقبة ما قبل القوانين الدولية، وإذ نذكر أن قرار إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط،



كان ولا يزال، جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر المراجعة لعام 1995.

وفي هذا السياق، ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الحائزة على الأسلحة النووية، إلى اتخاذ خطوات ملموسة وجادة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بإقامة هذه المنطقة، بما يشمل توفير الدعم اللازم لمسار المفاوضات الجارية، وضمان عدم عرقلة الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف الحيوي، كما يحث المجلس جميع الدول في المنطقة على التعاون في هذا الإطار، انطلاقاً من مبدأ المسؤولية الجماعية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وإذ نذكر بأن كافة الدول الأطراف المنخرطة في الاجتماعات المتتالية لدورات المؤتمر تعمل بشكل دؤوب ومتواصل من أجل إحلال السلام، والطرف الغائب، يُثبت لنا مراراً وتكراراً عدم رغبته بالسلام، ويُندر بإشعال المنطقة وتعريض أمنها للخطر، علاوة على تحديهم للقوانين الدولية كافة، وعدم احترامهم للمجتمع الدولي بأكمله.

السيد الرئيس،

إدراكاً للتطورات التكنولوجية المتسارعة في المجال العسكري، نشدد على الحاجة إلى فرض قيود واضحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في أنظمة الأسلحة، لا سيما الأنظمة ذاتية التشغيل وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، لضمان امتثالها للقانون الدولي الإنساني، كما نؤكد على ضرورة تطوير أطر قانونية وتنظيمية دولية تحكم استخدام هذه التقنيات، بما يضمن الشفافية والمساءلة في تطويرها ونشرها.



وفي هذا السياق، نعرب عن قلقنا إزاء مخاطر الأتمتة غير المقيدة في العمليات العسكرية، وما قد يترتب عليها من تداعيات إنسانية وأمنية جسيمة، لذا، ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الحوار بشأن وضع معايير واضحة تحد من استخدام الأسلحة المستقلة بالكامل، وتضمن وجود إشراف بشري مسؤول على عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوة.

كما نشدد على أهمية التعاون الدولي في تبادل المعلومات والتجارب حول الاستخدام السلمي للتكنولوجيا المتقدمة، وضمان توظيفها بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار بدلاً من تأجيج النزاعات وتوسيع دائرة التسلح غير المنضبط.

ختاماً السيد الرئيس،

نؤكد على أهمية تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالم أكثر أمناً واستقراراً، وندعو إلى توثيق التعاون والحوار بين الدول لتحقيق أهداف نزع السلاح ومنع الانتشار، بما يخدم السلم والأمن الدوليين، خاصة وأن عدم تحقيق انجاز مسارات نزع السلاح سيؤلد تبعات خطيرة، وتداعيات تمتد الى أجيال مقبلة، فسباق التسلح يقع تهديده على الجميع، ويُدمر كافة تدابير بناء الثقة مما يُقوض أمن العالم بأسره، اذاً فالعالم أمام اختبار لم يكن له مثيل في ظل تطور الأسلحة وأنظمتها، أما الاستمرار في استخدام العلم كوسيلة للدمار، أو استخدام العلم كوسيلة للتنوير.

وشكراً السيد الرئيس،،،